

فيه نفي واشتات لعدم الدليل اي على شئ من الطرفين وما يتحقق به
 علم الاعداد من قهقه تنافي كل شئ كالكل الا وجهه ضعيف في الدلالة
 عليه فان التفرج بسلام كما لا يخادع فان يهلك كل شئ في وجه
 عن صفة المطلوب منه وزوال التلغيف الذي به يصلح الا افراد
 لا فعلها ويتبع من فعلها والتفرج كذلك وجهها توجب ان لا يكون
 ان الممكن مما كان وجوده من غير ان كان في حد نفسه عاريا عن الوجود
 فاسلاك بهذا المعنى لازم ذاته لا يزال يتفكر عنه في حالتي وجوده
 وعدمه ولذلك قال ذلك ولم يقل يهلك فافهم قال ان ضد الزين
 في شئ له للمواقف واعلم ان الاقوال الممكنة في مستهل المعاد ولا
 يزيد علم حصة الاول بثبوت المعاد الجسماني فقط وهو اول
 الممكنات المتأخرين لنفس الناظم والى في ثبوت المعاد والارواح
 فقط وهو قول الفلاسفة الالكهوت وانما ثبوت ثبوتها معا وهو
 قول كثير من المحققين كالخميني والغزالي والراغب واين زيد الربوبي
 ومعه من قدماء المعتزلة ويظهر من مناقض الامامية وكثير من
 الصوفية فانهم قالوا الاشارة كحقيقتهم هو النفس الناظمة وهي
 المكلف والظلم والعاقل والامتداد والمخالف والبدن يكون
 منها بجز الآلة والنفس باقية بعد فساد البدن فاذا اراد الله

صفة الخلافة خلق لكل واحد من الارواح يدنا يتعلق به تعريف
 فيه كما كان في الدنيا والارواح عدم ثبوت منها شئ وهذا قول
 اعداء من الفلاسفة الطبيعيين والخاصة المتوقف في حيث الوجود
 وهو المتقول عن جالينوس فانه قال لم يتبين ان النفس هي
 المزاج الذي يتقدم عند الموت فيستحل اعدادها اوهي جوهر باق
 بعد ف واليقينة فيمكن المعادح انما هي كلامه ولا يتوجب عليك
 ان من امتنا لا آخر وهو القول بثبوت اعدسها والتوقف في
 الافر وهذا في الحقيقة امتنا لان ارواح اعدسها القول بثبوت
 المعاد الروحاني والتوقف في المعاد الجسماني وما بينهما القول
 بثبوت المعاد الجسماني والتوقف في المعاد الروحاني قال
 فقال الممكنة في هذا المعام سببها في تدهيم النفس
 المذكور قال ابن سينا في النها يجب ان يعلم ان المعاد قد يتقبل
 من الشريعة ولا سببها الاثباته الا من لا يوح الشريعة وتصديق
 صبر النبوة وهو الذي للبدن عند المبعث وهو البدن والشروط
 معلومه لا يحتاج الى ان يعلم وقد رتب الشريعة الحجة التي آتت بها
 بيننا محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم قال السادة والشقاوة
 التي يجب البدن منه ما هو مدرج بالعلم والفتن البر ما في وقد